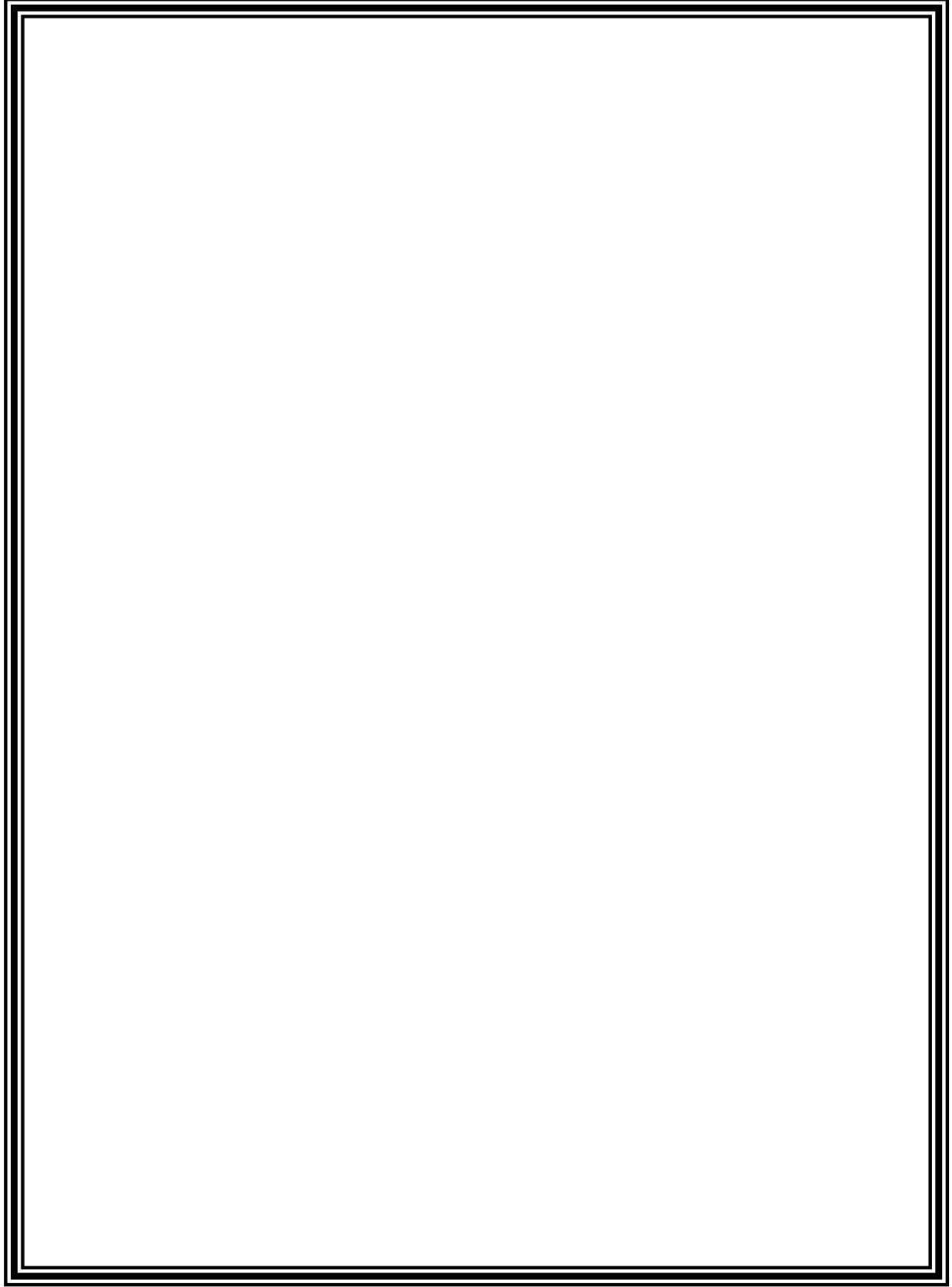


دراسات في الإدارة والاقتصاد



نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية في العراق

**الأستاذ الدكتور
عبد الحسين جليل الغالبي
جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد**

**المدرس المساعد
براء ناظم هادي**



نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية في العراق

The CBI Window for Buying and Selling Foreign Currency and Its Relationship to Some
Monetary and Fiscal Variables in Iraq

المدرس المساعد
براء ناظم هادي

Bara'a Nazim Hadi

الاستاذ الدكتور
عبد الحسين جليل الغالبي

جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

Prof. Dr. Abdulhussein Jalil A. Alghaliby

Faculty of Administration and Economics

University of Kufa

Abdulh.jalil@uokufa.edu.iq

الملخص

تعد نافذة بيع العملة إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي تؤثر في الأساس النقدي، وتسعى إلى خلق الاستقرار في القيمة المحلية للعملة، وذلك من خلال دفاعها عن سعر الصرف التوازني، ويكون انعكاسه بشكل مستحسن على مستوى العام للأسعار، وهناك علاقة عكسية بين نافذة العملة وسعر الصرف الاجنبي، وزيادة مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف للعملة الاجنبية، ورفع قيمة العملة المحلية، فضلا عن توفير المبالغ الدلارية التي

تغطي التجارة الخارجية، وسحب الدينار الفائض من زيادة النفقات العامة وغيرها من الأهداف التي تؤديها النافذة. ان المشكلة التي يناقشها البحث هي عدم وضوح العلاقة بين مبيعات النافذة وبعض المتغيرات النقدية والمالية المدروسة والتي تستوجب توجيه الجهود نحو التركيز وكشف تلك العلاقات بوضوح لمعالجة المشاكل التي تتولد عنها. وينطلق البحث من فرضية مفادها (أن لسياسة البنك المركزي ومن خلال استخدام نافذة بيع العملة الاجنبية منذ عام ٢٠٠٣ بوصفها أحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، لها الاثر الكبير في بعض

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

الشديدة على الجهات التي تتعامل في سوق الصرف لأن فيها تعاملات يشوبها الكثير من الفساد فضلا عن المضاربة المستفيدة من الفرق في سعر الصرف الرسمي والموازي. والتوجه الجدي للسياسة المالية نحو تقليل الانفاق الحكومي والاتجاه نحو تمويل النفقات الاستثمارية لكي يصل الاقتصاد العراقي الى مرحلة تنويع الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، عرض النقد، سعر الصرف، السياسة المالية.

المتغيرات المالية والنقدية). ان مبيعات النافذة تتزايد باستمرار وهذا أسهم بالحفاظ على ثبات سعر الصرف واستقراره، اما المشتريات فنها مقتصرة على ما تقدمه الحكومة من دولار ناجم عن مبيعات النفط. ويمكن القول ان السياسة النقدية لم تتجح من خلال نافذة بيع العملة لمواجهة الزيادة المستمرة في عرض النقد والسيطرة على الاساس النقدي طوال المدة المدروسة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠، كما يلاحظ ان مبيعات النافذة كانت تتزايد مع تزايد النفقات العامة طوال المدة المدروسة مسايرة للأنفاق العام المفرط الذي تسيطر عليه النفقات الجارية بشكل كبير. اوصت الدراسة بضرورة المراقبة

Abstract

The problem that the research discusses is the lack of clarity in the relationship between window sales and some of the monetary and fiscal variables studied, which requires directing efforts towards focusing and revealing these relationships clearly to address the problems that arise from them. The research is based on the hypothesis that (the policy of the CBI, through the use of the foreign currency selling window since 2003 as one of the indirect monetary policy tools, has a significant impact on some fiscal and monetary variables). The window's sales are constantly increasing, and this has contributed to maintaining the stability of the exchange rate. As for purchases, they are limited to the dollars provided by the government resulting from oil

sales. It can be said that monetary policy did not succeed through the currency selling window to confront the continuous increase in the money supply and control the monetary basis throughout the studied period 2004-2020. It is also noted that window sales were increasing with increasing public expenditures throughout the studied period, keeping pace with the excessive public spending that it controls, Current expenses are significant. The study recommended the necessity of strict monitoring of the entities that deal in the exchange market because there are transactions tainted by a lot of corruption in addition to speculation that benefits from the difference in the official and parallel exchange rates. The serious direction of financial policy is

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

towards reducing government spending and moving towards public investment expenditures so that the Iraqi economy reaches the stage of diversifying production.

Keywords: The CBI Window for Buying and Selling Foreign Currency, Money Supply, Exchange Rate, Fiscal Policy.

المقدمة :

نافذة بيع العملة تعد من إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي تؤثر في الأساس النقدي والتي تؤدي إلى الاستقرار في القيمة المحلية للعملة ، وذلك من خلال دفاعها عن سعر الصرف التوازني ، ويكون انعكاسه بشكل مستحسن على مستوى العام للأسعار ، وهناك علاقة عكسية بين نافذة العملة وسعر الصرف الاجنبي، وزيادة مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية يؤدي هذا إلى انخفاض سعر الصرف للعملة الاجنبية، ورفع قيمة العملة المحلية، وتؤثر هذه العملية على أسعار الفائدة مباشرة نتيجة التغير في مناسيب السيولة، تستخدم نافذة بيع العملة في الدول ذات الاقتصاد الريعي التي تتمثل أنظمتها المالية بالتخلف والقنوات التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية للقطاع الحقيقي تكون غير مؤثرة (ضعف الوساطة المالية)، وهيكلها الاقتصادي يكون فيه خلل ويكون اعتمادها بدرجة كبيرة على الاستيراد للاستجابة للطلب الداخلي، وتمثل أسعار الصرف الأداة الأساسية عند السلطة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار واستهداف

التضخم. وتتركز **المشكلة** التي يناقشها البحث في إن استقرار سعر الصرف قاد إلى استنزاف الاحتياطي النقدي للبنك المركزي العراقي، مما يعني ضمناً عدم تمكين العراق من مواجهة الصدمات الاقتصادية مستقبلاً وبالتالي فإن عدم وضوح العلاقة بين مبيعات النافذة والمتغيرات المدروسة تستوجب توجيه الجهود نحو التركيز وكشف تلك العلاقات بوضوح لمعالجة المشاكل التي تعانيها. ولغرض تسليط الضوء على إيجاد حل لهذه المشكلة فإن البحث سيضع له الاهداف الآتية: (تحليل نافذة بيع العملة الأجنبية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) والعلاقة بين المتغيرات النقدية والمالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، وينطلق البحث من فرضية مفادها (أن لسياسة البنك المركزي ومن خلال استخدام نافذة بيع العملة الاجنبية منذ عام ٢٠٠٣ بوصفها أحد ادوات السياسة النقدية غير المباشرة، اثرا في بعض المتغيرات المالية والنقدية).

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

المبحث الاول / نافذة بيع العملة :

الاساس الفكري والنظري

المطلب الاول :نافذة بيع العملة وعمليات السوق المفتوحة

ان نافذة العملة هي الالية التي تتبعها بعض البنوك المركزية باعتبارها احد ادوات سوق الصرف الغاية منها تغطية فجوة الطلب على العملة ومن ثم الاستقرار في اسعار الصرف^(١)، و هي احد الأساليب التي تستخدم في الاقتصادات التي يكون العمق المالي فيها متوسط او ضعيف في تدخله بسوق الصرف والهدف منها الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار و سعر الصرف، وتعد نافذة العملة هي من ادوات السياسة النقدية غير المباشرة لشراء وبيع العملة الأجنبية من والى المصارف التجارية الغرض منها السيطرة على العرض النقدي والسيولة و تحقيق هدفها لخفض التضخم وتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار وارتباط سعر الصرف بالأسعار بصورة مباشرة^(٢)البنك المركزي العراقي يستخدم اسلوب المزاد لشراء وبيع الدولار منذ ٤ تشرين الأول 2003 واستمر العمل به وأصبح البنك المركزي سوق مركزي للعملة الاجنبية ومن خلال المزاد فقد وضع حد لتقلبات قيمه الدينار مقابل الدولار وحصل تقارب بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي، استطاع البنك المركزي بناء

احتياطياته بالعملة أكثر من الحد الذي وضعت صندوق النقد الدولي والغرض منها ضمان الاستقرار^(٣)

١.أنواع نافذة بيع العملة: هنالك عدة أنواع لنافذة بيع العملة الأجنبية سيتم توضيحها بما يأتي:
أ- نافذة العملة ذات الاتجاهين.

هنا يقوم البنك المركزي بالتدخل في سعر الصرف بائعاً او مشترياً للعملة الأجنبية بصورة مباشرة لتحقيق هدف محدد، مع ضمان الاستقرار في سعر الصرف وسوق الصرف بشكل عام كذلك يتصف بكونه اقرب لسوق المنافسة التامة اذ ان مصادر عرض العملة الأجنبية تكون محدودة في قطاع التصدير الحكومي والخاص^(٤)، ان الاعضاء المشاركين في المزاد هم البنك المركزي والمصارف والمؤسسات الاخر اذ ان نافذة بيع العملة تقدم مزاد عرض الشراء او البيع من البنك المركزي الذي له القدرة على التأثير في المزاد وتختلف باختلاف عدد المشاركين في المزاد^(٥).

ب- نافذة العملة ذات الاتجاه الواحد.

يدخل البنك المركزي في نافذه العملة كبائع للعملة الأجنبية فقط، يدخل باتجاه واحد لتلبية الطلب المحلي على العملة وتمويل الاستيرادات في هذه الحالة فان سوق الصرف يقع في إطار سوق احتكار^(٦). حيث اذ أن الحكومة تحتكر

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

١. اهداف نافذة بيع العملة

يهدف مزاد العملة الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تعد جزء من السياسة النقدية وكما يأتي^(١٠) :

١. تحقيق استقرار سعر الصرف الاجنبي امام الدينار عند تحقيق التوازن في سوق الصرف اي التوازن بين عرض الدولار وطلبة.
٢. بناء احتياطي وغطاء من العملة الأجنبية.
٣. العمل على تنشيط السوق الثانوية عن طريق عمليات بيع وشراء العملة من قبل المصارف التجارية.
٤. تطوير العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة.
٥. سحب السيولة النقدية الفائضة للدينار العراقي في السوق مما يؤدي الى التأثير الايجابي على خفض التضخم.
٦. ازدياد الطلب على الدولار في السوق لان حجم العملة المتزايدة يوفر المرونة والاطمئنان في مقابل الطلب .
٧. تمويل اساسي للسلع والخدمات التي تكون السوق بحاجة اليها وممول لها^(١١).
٨. يساهم بشكل غير مباشر في رفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدودة نتيجة لتحسين سعر الصرف الاجنبي امام الدينار وعكسه على القيمة الحقيقية للدخل.

مصادر عرض العملة الأجنبية كما في البلدان الريعية التي تعاني من اختلال في هيكلها الاقتصادي ويتم الطلب على السلع من خلال الاستيرادات ويقوم البنك المركزي ببيع العملة الى القطاع الخاص وبسعر معلن مسبقا كونه محتكر العملة لتصبح نافذه العملة هي سوق الصرف والبنك هو العامل الرئيسي المؤثر على اتجاه سوق الصرف من خلال مبيعاته^(٧).

ت- البيع العاجل

هذا النوع من النافذة يعتمد على عمليات البيع اليومية او الأسبوعية التي يقوم بها البنك المركزي حيث ان المشتري يقوم بشراء العملة وفق سعر محدد في لحظة اتمام عملية التبادل ويكون بشكل نقد يتحدد بسعر صرف فوري عاجل^(٨).

ث- البيع الاجل

يقصد بالعمليات الأسبوعية او اليومية التي يقوم البنك المركزي بها لبيع العملة حيث انها تتبع عقود اجلة تختلف مدة استحقاقها منها 30 او 60 او 90 يوما حيث تكون عملية التبادل ويتم بيع العملة الى المشتريين بعقد يتم صرفه بعد مدة معينة و حسب ما يقره البنك المركزي فيتحدد سعر الصرف الاجل، وهذه العمليات توضح توقعات الاسعار المستقبلية لسعر الصرف ويتم زيادة الثقة بقدرة السياسة النقدية على الاستقرار^(٩).

المبحث الثاني: تحليل نافذة بيع

العملة الأجنبية للمدة (٢٠٠٤ -

(٢٠٢٠

أولاً: مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية:

يلاحظ من الجدول (١) ان مشتريات البنك المركزي من الدولار أخذت مسار تصاعدي إذ ارتفعت الكميات المشتراة من وزارة المالية خلال (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) وسبب هذه الزيادة ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية فضلاً عن زيادة الكميات المصدرة من النفط، وفي عام (٢٠٠٤) بلغت مجموع المشتريات ١٠٨٥٢ مليون دولار كانت منها ١٠٨٠٢ مليون دولار مشتريات من وزارة المالية شكلت نسبة 99.5% ومشتريات البنك من المصارف ودوائر الدولة 50 مليون دولار لترتفع المشتريات من الحكومة بعدها للأعوام اللاحقة، نتيجة لارتفاع كميات تصدير النفط وارتفاع أسعاره بشكل إيجابي على زيادة احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية^{١٤}، وفي عام ٢٠٠٧ ارتفعت المشتريات من وزارة المالية الى ٢٦٧٠٠ مليون دولار وبمعدل نمو ٧٠,٣% بسبب ارتفاع صادرات العراق من النفط الخام وخصوصاً بعد تصدير النفط عبر المنافذ الشمالية مع ارتفاع أسعار النفط العالمية، وشهدت مشتريات البنك

٩. وحدت اسعار الصرف المتعددة والبالغة 11

سعر صرف رسمي وموازي قبل 2003 .

١٠. تسهم بشكل كبير في نمو عرض النقد والعملة من خلال قيام البنك المركزي بشراء العملة الأجنبية المتوفرة لدى وزارة المالية مقابل الدينار والهدف منها قيام الوزارة بدفع النفقات في الموازنة العامة للدولة بالدينار العراقي^(١٢).

١١. السيطرة على عرض النقد والسيولة النقدية.

١٢. الحد من التضخم من خلال التأثير المباشر على الكتلة النقدية وهذه الأداة الأولى وما زال العمل مستمر بها للحد من الزيادة المفرطة في عرض النقد والسيطرة على حجم السيولة يتم من خلال السيطرة على القاعدة النقدية.

١٣. التعقيم النقدي امتصاص السيولة وتقليل الفجوة بين السوق الرسمي والموازي^(١٣)

١٤. المحافظة على استقرار سعر الصرف

الاجنبي امام الدينار العراقي

١٥. تحديد سعر صرف الدولار مقابل الدينار

العراقي في سوق الصرف إذ كان بحدود ٣٠٠٠

دينار عراقي لكل دولار خلال الحرب عام

2003

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

المركزي من المصارف ودوائر الدولة قد شهدت ارتفاع بنسبة ٥,١% من مجموع المشتريات وبواقع ١٤١٠ مليون دولار.

في عام ٢٠٠٨ استمر الارتفاع في مجموع مشتريات البنك المركزي من الدولار أذ وصل الى ٤٥٦١٠ مليون دولار وذلك لارتفاع اسعار وكميات النفط الخام المصدرة أذ شهد هذا العام تراجع في نسبة مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة الى ٠,٣% اذ انخفضت نسب النمو وبمعدل سالب من وزارة المالية لتصل الى 49.5- %، أذ انخفضت معدلات نمو مجموع المبيعات لتصل الى ٦٢,٣ %، ان مشتريات البنك من المصارف ودوائر الدولة اتخذت معدل نمو سالب ايضاً فقد وصل الى 92.2- % وان مشتريات البنك المركزي لعام ٢٠٠٩ شهدت انخفاضاً ملحوظاً بسبب الازمة العالمية التي أدت الى انخفاض الطلب على النفط في الاسواق العالمية اذ وصلت الى ٢٣٠١٣ مليون دولار بعد ان كانت ٤٥٦١٠ مليون دولار وكانت نسب النمو للمشتريات منخفضة وبمعدل نمو سالب ٤٩,٥- % ، اتخذت نسبة مشتريات البنك من وزارة المالية الى مجموع المشتريات مساراً تصاعدي وصل الى ٩٩,٩% بينما كانت مشتريات البنك من المصارف ودوائر الدولة تميل الى الانخفاض اذ وصلت الى ١٣ مليون دولار وبمعدل نمو سالب

بلغ (88.2-%) في عام ٢٠١٠ ارتفعت المشتريات ٤١٠٠٤ مليون دولار أذ بلغت ٤١٠٠٠ مليون دولار من وزارة المالية وبدأت معدلات النمو تميل للانخفاض لتصل 24.4% ومشتريات البنك من المصارف ونسب النمو استمرت بالانخفاض وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية، في عام ٢٠١١ - ٢٠١٣ اخذت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية تنمو بمسار تصاعدي لتصل الى اعلى مستوى لها ٢٠١٣ ، وفي عام ٢٠١٤ انخفضت مجموع مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية لتصل الى ٤٧٥١٥ مليون دولار وتشكل نسبة ١٠٠% من مجموع المشتريات وذلك لزيادة الطلب على الدولار بسبب الصدمات المزدوجة التي تعرض لها العراق المتمثلة بسيطرة العصابات الارهابية وانخفاض أسعار النفط العالمية، اما في عام ٢٠١٥ انخفضت مشتريات البنك المركزي أذ وصل ٣٢٤٥٠ مليون دولار وبمعدلات نمو سالبة ٣١,٧-% واستمرت بالانخفاض للعام اللاحق ،بلغت مشتريات البنك المركزي عام ٢٠١٦ ما مقداره ٢٥٦٥٣ مليون دولار، في عام ٢٠١٧ وسجلت المشتريات من وزارة المالية ارتفاعاً واتخذت معدلات النمو مساراً تصاعدياً لتبلغ ٥٧,٣% وهو مؤشر ايجابي واستمر الارتفاع للاعوام اللاحقة، وفي عام ٢٠١٨ بلغت مشتريات وزارة المالية ٥٢٢٢٩ مليون دولار

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

كورونا، ويمكن الملاحظة من نفس الجدول ان نسبة مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة لا يتجاوز ١% اذا وصل اعلی مستوى لها عام ٢٠٠٧ ويعود سبب الانخفاض الى غياب دور القطاع الحكومي غير النفطي والقطاع الخاص في جانب الصادرات بسبب ضعف الجهاز الانتاجي وبالتالي عدم المساهمة في عرض العملة الاجنبية^{١٥}.

وعام ٢٠١٩ بلغت المشتريات ٥٨٨٥١ مليون دولار واستمرت معدلات النمو بالارتفاع ، وفي عام ٢٠٢٠ فقد انخفضت المشتريات من وزارة المالية الى ٣٠٧٣٠ مليون دولار وعادت معدلات النمو بالانخفاض ويعود هذا الانخفاض الى ترجع ايرادات الحكومة من النفط الخام نتيجة لانخفاض الطلب على الطاقة بسبب الاغلاق العام الذي شهده العالم نتيجة جائحة

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

جدول (1) مشتريات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليون دولار

السنوات	مجموع المشتريات	نسب النمو %	نسبة مشتريات البنك من	نسب النمو %	نسبة مشتريات البنك من	مشتريات البنك من	نسبة مشتريات
			وزارة المالية الى مجموع المشتريات %			المصارف ودوائر الدولة	مشتريات
٢٠٠٤	١٠٨٥٢	---	١٠٨٠٢	---	٩٩,٥	٥٠	٠,٥
٢٠٠٥	١٠٦٧٨	-1.6	١٠٦٠٠	54.7	٩٩,٢	٧٨	٠,٨
٢٠٠٦	١٦٥١٠	54.6	١٦٤٠٠	62.8	٩٩,٣	١١٠	٠,٧
٢٠٠٧	٢٨١١٠	٧٠,٣	٢٦٧٠٠	70.4	٩٤,٩	١٤١٠	٥,١
٢٠٠٨	٤٥٦١٠	٦٢,٣	٤٥٥٠٠	-49.5	٩٩,٧	١١٠	٠,٣
٢٠٠٩	٢٣٠١٣	-٤٩,٥	٢٣٠٠٠	78.3	٩٩,٩	١٣	٠,١
٢٠١٠	٤١٠٠٤	٧٨,٢	٤١٠٠٠	24.4	٩٩,٩	٤	٠,١
٢٠١١	٥١٠٠٣	٢٤,٤	٥١٠٠٠	11.8	٩٩,٩	٣	٠,١
٢٠١٢	٥٧٠٠٤	١١,٨	٥٧٠٠٠	8.8	٩٩,٩	٤	٠,١
٢٠١٣	٦٢٠٠٠	٨,٨	٦٢٠٠٠	-23.4	١٠٠	---	---
٢٠١٤	٤٧٥١٥	-٢٣,٤	٤٧٥١٥	-1.9	١٠٠	---	---
٢٠١٥	٣٢٤٥٠	-٣١,٧	٣٢٤٥٠	-31.7	١٠٠	---	---
٢٠١٦	٢٥٦٥٣	-٢٠,٩	٢٥٦٥٣	-20.9	١٠٠	---	---
٢٠١٧	٤٠٣٥٥	٥٧,٣	٤٠٣٥٥	57.3	١٠٠	---	---
٢٠١٨	٥٢٢٢٩	٢٩,٤	٥٢٢٢٩	29.4	١٠٠	---	---
٢٠١٩	٥٨٨٥١	١٢,٧	٥٨٨٥١	12.7	١٠٠	---	---
٢٠٢٠	٣٠٧٣٠	-٤٧,٨	٣٠٧٣٠	-47.8	١٠٠	---	---

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة الإحصائية السنوية للاعوام (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

ثانيا: مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية

يتولى البنك المركزي بيع العملة الاجنبية عبر النافذة من خلال علاقة البنك المركزي بالمصارف، وتذهب مبيعات بشكل رئيس الى اشباع الطلب الاعتيادي للقطاع الخاص الناجم

عن تطور النشاط الاقتصادي لأغراض الاستيراد والاستثمار والسفر والعلاج وغيرها .
يوضح الجدول (٢) ارتفاع الكميات المباعة من الدولار من قبل البنك المركزي العراقي خلال المدة ٢٠٠٤ _ ٢٠٠٦ أذ بلغت الكميات

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

المباعة من 6008 الى 11175 مليون دولار وكانت نسبة النقد من المبيعات 100% وان سبب ارتفاع المبيعات هو الضخ النقدي السنوي إذ تجعل الحكومة تتفق بأستيراداتها من العملات الاجنبية والتي تحصل عليها من الايرادات النفطية لاشباع حاجات الموازنة العامة بشقيها الأستهلاكي والأستثمالي وتغطي الدولة التزاماتها المالية التي تراكمت في السنوات السابقة وتصحيح وضع الاقتصاد العراقي، وفي عام 2007 قام البنك المركزي العراقي بأشباع القطاع الخاص من الدولار في عمليات الأستيراد فأصبح يباع الدولار في المزاد بطريقتين الطريقة الاولى تتمثل بالحوالة أي التحويل الى حسابات خارجية للمصارف والمشاركة في تمويل استيرادات القطاع الخاص بشكل رئيسي اما بالنسبة للطريقة الثانية تمثل المبيعات النقدية الى المصارف لتمويل حاجات متعددة مثل السفر والعلاج وغيرها ، عام 2007 شهدت الكميات المباعة من الدولار ارتفاعا كبيرا من 15980 مليون دولار بواقع 2998 مليون دولار نقدا شكلت نسبة من مجموع المبيعات 18.77% والتي تتمثل بأحتياجات السوق وبلغت 12981 مليون دولار حوالة ونسبة 81.23% من مجموع المبيعات ،ارتفع الطلب على الحوالة وذلك نتيجة لزيادة حجم التجارة وانعكاسها على حجم استيراد البضائع وايضا

استغلال فرق السعر بين النقد والحوالة وهذا ادى الى زيادة حوالات الاستيرادات الى البلد وبيعها بسعر اقل من سعر المزاد النقدي^{١٦}، ويلاحظ أيجابيات المدة 2008-2013 وذلك لارتفاع الكميات المباعة وهذا يعود الى أسباب وعوامل خارجية مثلا الازمات السياسية والاقتصادية في دول الجوار ايران وسوريا بالإضافة الى العوامل الاخرى مثل السياسة المالية ، وشهدت السنوات السابقة أرتفاع في المبيعات بمعدلات كبيرة أذ بلغ 55678 مليون دولار عام 2013 وبالتالي ارتفعت نسبة مجموع النقد الى المبيعات 22.9% وانخفضت الحوالة لتصل الى 41006 مليون دولار وان معظم الانفاق يذهب الى أنفاق أستهلاكي وهذا يؤدي الى أرتفاع الطلب الكلي وبدوره ترتفع الاستيرادات من العالم الخارجي لسد الطلب الاستهلاكي وارتفاع الطلب على الدولار لتغطية الاستيراد فضلا عن ضعف السياسة الضريبية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وضعف قدرات الانتاج المحلي ، وكذلك يعود الارتفاع في المبيعات كنتيجة لتهريب الدولار بعد فرض العقوبات الاقتصادية^{١٧}، اما في عام 2014 فان مبيعات البنك المركز انخفضت الى 54463 مليون دولار وارتفعت نسبة المبيعات النقدية من مجموع المبيعات لتصل 15.28% وانخفضت مبيعات البنك المركزي في عام 2015 لتصل الى 44304 مليون دولار واستمر

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

، وفي عام ٢٠١٩ أذ ارتفع مجموع المبيعات وبلغ ٥١١٢٧ مليون دولار وبحواله ٤٥٣٥١ مليون دولار واستخدمت كتعزيز رصيد في الخارج، أما عام ٢٠٢٠ فقد انخفضت المبيعات مليون دولار ٤٤٠٨٠ ويعزا الى انخفاض استيرادات العراق بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها المتمثلة بأننتشار الوباء نتيجة الاغلاق العام الذي شهده العالم فضلا عن رفع سعر الصرف الأجنبي في نهاية عام ٢٠٢٠ الى ١٤٦٠ دينار/دولار.

هذا الانخفاض حتى عام ٢٠١٦ ليصل الى 33304 مليون دولار وان سبب هذا الانخفاض نتيجة للارتفاع المستمر في النفقات العامة ، في عام (٢٠١٧-٢٠١٨) بلغت مجموع المبيعات لتصل ٤٢٢٠١ مليون دولار وبلغت حواله البنك ٣١٣٧٥ مليون دولار عام ٢٠١٧، أما في عام ٢٠١٨ فقد انخفضت حوالات البنك المركزي لتصل الى ٣٨٣٤٥ مليون دولار ومجموع مبيعات البنك ارتفعت الى ٤٧١٣٣ مليون دولار وانخفضت نسبة المبيعات لتصل الى 18.64%

جدول (٢) مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) مليون دولار

السنوات	مجموع المبيعات	النقد	نسبة النقد الى مجموع المبيعات المزاد %	الحواله	نسبة الحواله الى مجموع المبيعات المزاد %	الاعتمادات المستندية
٢٠٠٤	٦٠٠٨	٦٠٠٨	١٠٠	---	---	---
٢٠٠٥	١٠٤٦٣	١٠٤٦٣	١٠٠	---	---	---
٢٠٠٦	١١١٧٥	١١١٧٥	١٠٠	---	---	---
٢٠٠٧	١٥٩٨٠	٢٩٩٨	١٨,٧٧	١٢٩٨١	٨١,٢٣	---
٢٠٠٨	٢٥٨٦٩	٨٦٢٣	٣٣,٥	١٧٢٤٦	٦٦,٥	---
٢٠٠٩	٣٣٩٩٨	٤٥٧٠	١٣,٤٥	٢٩٤٢٢	٨٦,٥٥	---
٢٠١٠	٣٦١٧١	٢١٩٤	٢٦,٠٧	٣٣٩٧٧	٩٣,٩٣	---
٢٠١١	٣٩٧٩٨	١٤٥٩	٣,٦٧	٣٨٣٣٩	٩٦,٣٣	---

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

٢٠١٢	٤٨٦٤٩	٣٦٦٤	٧,٥٤	٤٤٩٨٥	٩٢,٤٦	---
٢٠١٣	٥٥٦٧٨	١٢٢٢٦	٢٢,٩	٤١٠٠٦	٧٧,٠٣	٢٩,٨١
٢٠١٤	٥٤٤٦٣	١٤٥٦٣	٢٨,١٥	٣٧١٦٥	٧١,٨٥	٣٩,١٨
٢٠١٥	٤٤٣٠٤	٥٩٨٩	١٣,٥٢	٣٨٣١٥	٨٦,٤٨	---
٢٠١٦	33304	٤٦٩٠	١٤,٤٣	١٥٧١٠	٨٥,٥٧	١٣١٢٤
٢٠١٧	٤٢٢٠١	٩٣٥٢	٢٢,١٦	٣١٣٧٥	٧٤,٣٤	١٤٧٤
٢٠١٨	٤٧١٣٣	٨٧٨٨	١٨,٦٤	٣٨٣٤٥	٨١,٣٥	---
٢٠١٩	٥١١٢٥	٥٧٧٤	١١,٢٩	٤٥٣٥١	٨٨,٧٠	---
٢٠٢٠	٤٤٠٨٠	٣٣٦٩	٧,٦٤٢	٤٠٧١١	٩٢,٣٥	---

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة الإحصائية السنوية للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

المبحث الثالث: العلاقة بين المتغيرات النقدية

والمالية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

اولا : تحليل العلاقة بين نافذة بيع العملة والأحتياطيات الاجنبية وسعر الصرف للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

ان عملية تكوين الاحتياطي الاجنبي العراقي يعتمد بشكل رئيسي على موارد النفط من حيث الاسعار والكميات المباعة ومن خلالها يؤدي الى التزايد او التناقص للاحتياطي الاجنبي. تحصل الحكومة على الايرادات الاجنبية من

الكميات المباعة من النفط، وتدخل ضمن حسابات وزارة المالية، من بعدها تقسم الايرادات الى جزأين، الجزء الاول يكون استخدامه بشكل مباشر لتغطية الاستيرادات الحكومية، والجزء الثاني يتم بيعه الى البنك المركزي العراقي ويتم استخدامه لتغطية الاستيرادات للقطاع الخاص من خلال نافذة العملة، والمتبقي منه يضاف الى الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي^(١٨).

في عام (2004) صدر قانون البنك المركزي الجديد رقم (56) والذي نص على (أن البنك

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

المركزي يمثل السلطة الوحيدة في العراق المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية دون أن يتلقى تعليمات من الحكومة أو أي كيان آخر) وقد أدى تطبيق هذا القانون الى اتباع سياسة تتناسب مع التوجه نحو اقتصاد السوق، فضلاً عن اتباع نظام مالي يعتمد على قواعد السوق يساعد على تحقيق نوعٍ من الاستقرار في مستوى الاسعار، ومن ثم المساهمة بالحد من تقلبات أسعار صرف العملة المحلية وبالنتيجة تحقيق معدلات نمو واستقرار مرغوبة فيها. ومن ضمن سلسلة الاجراءات التي قام بها البنك المركزي بعد استقلاله استخدام اسلوب نافذة بيع العملة الاجنبية والتي يتم من خلالها بيع وشراء العملة الصعبة في البنك المركزي وذلك بهدف السيطرة على الكمية المعروضة من السيولة النقدية، وبهذا أصبحت نافذة العملة سوقاً مركزياً لبيع وشراء العملات الاجنبية تسهم في الحد من التقلبات غير المرغوبة والتي تطرأ على سعر صرف الدولار الامريكي امام الدينار العراقي^{١٩}.

اذ نلاحظ من خلال الجدول (٣) وجود عدم تناسق بين ما يقوم به البنك المركزي العراقي من بيع وشراء العملة الاجنبية من خلال نافذة العملة، فقد بلغت مشتريات النافذة من الدولار (10852) مليون دولار في عام (2004) استمرت بعدها مشتريات النافذة بالارتفاع

للأعوام اللاحقة نتيجة لارتفاع كميات تصدير النفط والتي انعكست بزيادة المشتريات لتصل في عام (2008) الى (٤٥٦١٠) مليون دولار، وانخفضت بعدها في عام (2009) الى (23013) مليون دولار نتيجة لتداعيات الازمة العالمية التي ادت الى انخفاض الطلب على النفط في الاسواق العالمية، ثم ارتفعت بعدها مشتريات النافذة مع ارتفاع الطلب على النفط في عام (2013) الى (62000) مليون دولار.

اما مبيعات النافذة بلغت (6008) مليون دولار في عام (2004) واتخذت مسارا تصاعديا فيما بعد لتصل عام (2013) الى (55678) مليون دولار تعزى زيادة المبيعات الى تمويل المعاملات التجارية لتغطية الطلب على السلع والخدمات .

اما الاحتياطي الاجنبي فقد ارتفع بشكل مستمر خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) اذ بلغ 53.6687 مليون دولار عام ٢٠٠٤ ثم وصل الى ٤٩٢١٩,٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو بلغ (53.6687%) الا انها انخفضت في عام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض اسعار النفط والازمة المالية العالمية الى ان بلغت (٤٤٣٣٥,٧) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (9.9216-%) وشهدت المدة بين (٢٠١٠-٢٠١٣) ارتفاع الاحتياطات الاجنبية ارتفاعات متواصلة اذ بلغت ٥٠٦٤٣,٠ مليون

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

دولار عام ٢٠١٠، اذ يلاحظ تراكم الاحتياطي الاجنبي الذي بلغ عام ٢٠١٣ (٧٧٧٤٣,٢) مليون دولار والسبب في ذلك يعود الى الارتفاع في اسعار النفط العالمية ، نلاحظ إن سعر صرف الدولار مقابل الدينار في عام (2004) كان متساوياً في كل من السوق الرسمي والموازي بواقع (1453) دينار/دولار. وقد شهد هذا السعر انخفاضاً بسيطاً في العام (2005) إذ ازداد سعر صرف الاجنبي امام الدينار العراقي الى (1469) دينار/دولار في السوق الرسمي، أما في السوق الموازي فقد وصل سعر صرف الدولار الواحد الى (1472) دينار بفارق (3) نقاط، والسبب في ذلك يعود الى بدء التدهور في الوضع الأمني، فضلاً عن انخفاض نسبة الاحتياطي من العملة الاجنبية في البنك المركزي، بفعل الطلب المتزايد على الدولار من قبل المصارف والوكلاء التابعين لوزارة التجارة، فضلاً عن استخدام الافراد للعملة الاجنبية كمخزن للقيمة بهدف حماية ثرواتهم، أما المدة (2006-2008) فقد شهدت تحسناً ملحوظاً في سعر صرف الدولار إزاء الدينار العراقي إذ تحسن سعر صرف الدولار من (1467) إلى (1193) دينار/دولار في السوق الرسمي، أما في السوق الموازي فقد تحسن سعر صرف الدولار من (1475) الى (1203) دينار/دولار، ويعود السبب في ذلك الى الارتفاع الحاصل في

أسعار النفط فضلاً عن استمرار عمل نافذة بيع العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي، وقد بلغ معدل التغير السنوي لسعر الصرف الرسمي (0.1%-) في عام ٢٠٠٦ ومعدل التغير السنوي لسعر الصرف الرسمي لعام ٢٠٠٨ بلغ (4.9- %) أما في السوق الموازي فقد بلغ (5.1- %) ويعود ذلك الارتفاع الى تنامي الانفاق العام ولاسيما الانفاق الاستهلاكي فضلاً عن الزيادة الكبيرة في رواتب الموظفين واعداد الموظفين خصوصاً في الاجهزة الامنية وغيرها كل ذلك أدى ارتفاع الطلب الكلي في ظل ضعف وتدهور القطاعات الانتاجية المحلية ولاسيما القطاعات الصناعية والزراعية والذي اسهم قصورها في تنامي الانفاق العام وارتفاع مستويات التضخم، تميزت المدة (2009-2013) باستقرار أسعار الصرف في ظل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية من جهة ووجود وفرة نسبية من العملة الاجنبية من جهة اخرى، والسبب في ذلك يعود الى دخول البنك المركزي الى سوق الصرف بصفته بائعاً للعملة بهدف تحسين قيمة العملة الوطنية ، على الرغم من اتساع الفارق ما بين السعر الرسمي والموازي إلا انه كان في اطار الحدود المسيطر عليها ، وقد استمر هذا الفارق خلال هذه المدة بالاتساع اذ وصل سعر الصرف الدولار في السوق الرسمي الى (1170) دينار/دولار عام

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

(2009) و (1182) ديناراً دولار في السوق الموازي بفارق (12) نقطة عن نافذة بيع العملة، ويفسر هذا الفارق في إطار العملة التي تحصل عليها البنوك التجارية من خلال قيامها ببيع الدولار إذ وصل عدد نقاط الفارق إلى (67) نقطة في عام (2012)، و بلغ سعر الصرف الدولار في السوق الرسمي (1166) ديناراً دولار و (1233) ديناراً دولار في السوق الموازي، شهد عام (2013) استقرار نسبي في أسعار الصرف إذ بلغ سعر صرف الدولار في السوق الرسمي (1166) ديناراً دولار و (1232) في السوق الموازي ويعود السبب في ذلك إلى الاستقلالية التي يحظى بها البنك المركزي بعيداً عن تأثيرات السلطة التنفيذية، وقد أعطى استقلال القرار النقدي المساحة أمام البنك المركزي لوضع الأهداف بما ينسجم مع الواقع الاقتصادي وبالنتيجة تحقيق أهداف السياسة النقدية التي ينبغي أن تتسجم مع أهداف الاقتصاد الكلي، فكلما تمتع البنك المركزي باستقلالية أكبر كان تأثيره أكبر في تحقيق الاستقرار النقدي وتحديد السعر المناسب لصرف الدولار مقابل الدينار^{٢٠}.

أما نافذة بيع العملة وللمدة من (2014-2020) فقد شهدت المشتريات والمبيعات انخفاض ملحوظ في المدة من (2014-2016) إذ انخفضت مشتريات النافذة في عام (2014) إلى

(47515) مليون دولار، لتواصل النافذة انخفاض مشترياتها لتصل في عام (2016) إلى (25653)، نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره فضلاً عن تدهور الوضع الأمني في العراق، لينعكس ذلك على مبيعات النافذة ولنفس المدة، إذ انخفضت مبيعات الدولار بشكل طفيف في عام (2014) بواقع (54463) مليون دولار، إذ استمرت بالانخفاض حتى وصلت (33304) مليون دولار، فيما بعد ارتفعت كلاً من مشتريات ومبيعات النافذة مع تحسن الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط إذ وصلت مشتريات النافذة في عام (2019) إلى (58851) مليون دولار، أما مبيعات النافذة فقد بلغت في العام نفسه إلى (51125) مليون دولار، أما في عام (2020) شهدت مشتريات ومبيعات النافذة انخفاضا ملحوظا نتيجة للضرورة الصحية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط، فقد بلغت مشتريات (30730) مليون دولار، أما مبيعات النافذة بلغت (44080) مليون دولار، أما الاحتياطي الأجنبي فقد انخفض تدريجياً خلال الأعوام (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) وينسب (16.2364- %، 18.9475- %، 16.2274- %) للأعوام ذاتها، وأسباب هذا التراجع هو (انخفاض أسعار النفط العالمية)، إذ كان متوسط سعر النفط الخام سنة ٢٠١٦

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

دينارادولار ومن (1214) دينارادولار في السوق الموازي الى (1275) دينارادولار، وعلى الرغم من ذلك التدهور في قيمة العملة المحلية تمكن البنك المركزي العراقي من أن يغطي الطلب المحلي على العملة الاجنبية عن طريق سحبه من احتياطي الاجنبي، بهدف السيطرة على أسعار الصرف والتي تؤثر بشكل مباشر على الآلية التي يعمل بها الاقتصاد العراقي، أما المدة (2017_2019) فإن سعر الصرف قد حافظ على قيمة التي بلغت خلال هذه المدة (1190) دينارادولار في السوق الرسمي، أما في السوق الموازي فقد وصل سعر الصرف الى (1258) دينارادولار عام (2017) وإلى (1209) عام (2018) بفارق (١٩) نقطة عن العام السابق وإلى (1190) عام (2019) بفارق (٦) نقطة عن العام السابق وهذا يعني تراجع الفجوة ما بين السعيرين والسبب يعود إلى انتعاش اسعار النفط مطلع عام (2017) فضلاً عن ارتفاع الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية في عام (2018) ،أما عام (2020) فقد وصل سعر الصرف في السوق الرسمي الى (1450) دينارادولار في السوق الرسمي نتيجة رفع البنك المركزي لسعر الصرف، أما في السوق الموازي فقد وصل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الى (1234) دينارادولار بفارق (٢١٦) نقطة عن عام (2019). وقد وصل معدل النمو السنوي

حوالي (٤٠) دولار للبرميل^(٢١) ، إضافة الى الظروف الامنية والسياسية التي مر بها العراق وتواصل العمليات العسكرية والحرب ضد داعش، وهذا ادى الى الزيادة في استيراد الاسلحة لرفد المعركة ضد الارهاب ، ثم عاودت الاحتياطات الاجنبية الارتفاع للأعوام (٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠). شهدت المدة من (2014-2016) تدهوراً ملحوظاً في سعر الصرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي اذ بلغ (١١٩٠) في السوق الرسمي و (1275) في السوق الموازي، ويعود ذلك التدهور الى انخفاض الايرادات المتأتية من الصادرات النفطية التي انخفضت نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية إذ ادى ذلك الى انخفاض قدرة الحكومة على عرض كمية تتناسب مع الطلب المحلي على العملة الاجنبية، إذ بلغت مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية (75) مليون دولار وهذا ادى الى زيادة الطلب على الدولار بدافع التحوط نتيجة لعوامل عدة أهمها (سوء الاوضاع الامنية ودخول العصابات الارهابية واحتلالها لثلاث محافظات ، وزادت النفقات العسكرية بسبب الحرب ضد العصابات الارهابية ورافق ذلك انخفاض الاسعار العالمية للنفط للخام (وأدى ذلك الى ارتفاع سعر صرف الدولار في كل من السوق الرسمي والموازي، إذ ارتفع سعر الصرف من (1166) دينارادولار الى (1188)

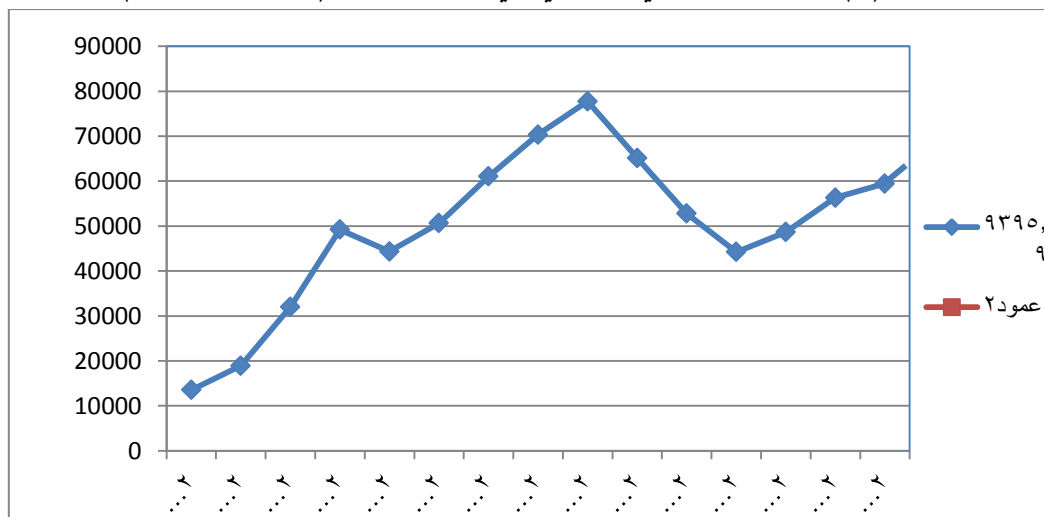
نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

٢٠٠٤ ازدادت الاحتياطات أيضاً لتصل ٩٣٩٥,٩ مليون دولار، اما المبيعات في عام ٢٠١٠ بلغت ٣٦١٧١ مليون دولار اما سعر الصرف ثابتاً 1170 ديناراً دولار واستمر سعر الصرف بالثبات حتى الاعوام اللاحقة (٢٠١٥-٢٠١٩)، اما المشتريات لعام ٢٠١٠ تبلغ ٤١٠٠٤ مليون دولار وكانت الاحتياطات ٥٠٦٤٣,٠ مليون دولار، ولكن اخذت المشتريات بعد عام ٢٠١٤ بالانخفاض لتصل الى ٤٧٥١٥ مليون دولار اذ شهدت حالة تذبذب من ارتفاع وانخفاض وكذلك الاحتياطات انخفضت بنفس الفترة لتصل ٦٥١٢٠,٥ مليون دولار، اما عام ٢٠٢٠ فقد شهدت انخفاض ملحوظ بسبب جائحة كورونا .

خلال هذه المدة الى (0.0 %) في السوق الرسمي، والى (-1.1 %) في السوق الموازي ، وهذا يعود إلى الضائقة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط الخام والذي يعد المورد الاساس للاقتصاد العراقي .

نستنتج مما تقدم ان مبيعات النافذة كانت تتزايد وهذا اسهم بالحفاظ على ثبات سعر الصرف، فبلغت مبيعات ٢٠٠٤ (٦٠٠٨) مليون دولار اذ بلغ سعر الصرف الاسمي والموازي 1453 ديناراً دولار، كما ان المشتريات قد زادت خلال المدة نفسها التي زادت بها الاحتياطات فعندما تبلغ المشتريات ١٠٨٥٢ مليون دولار عام

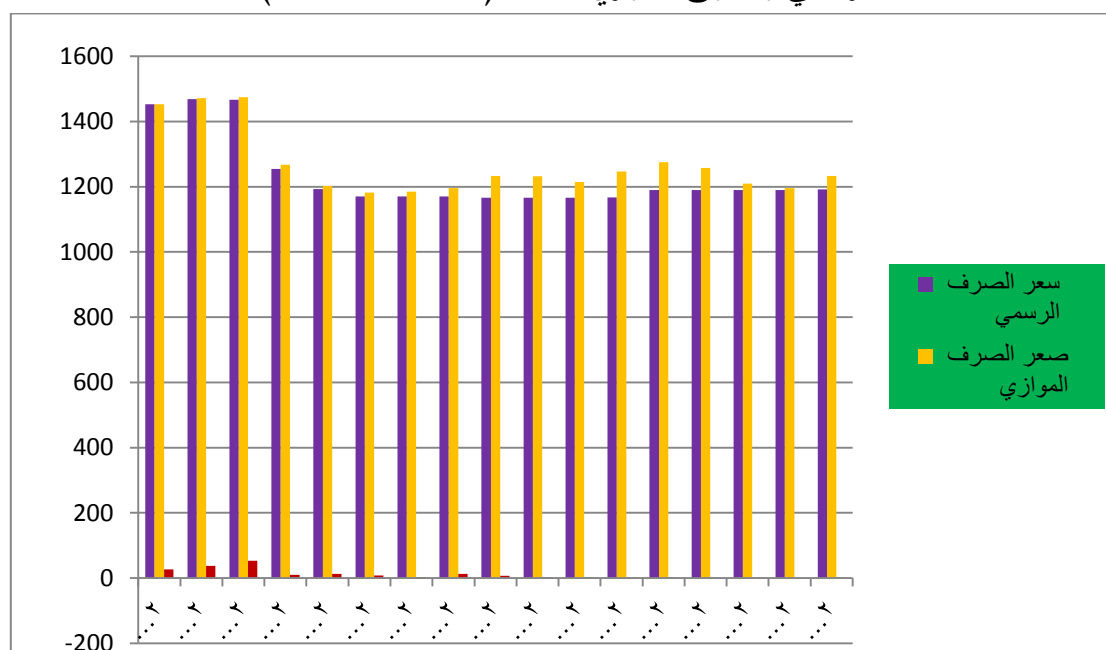
شكل (١) تطور الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (٣)

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

الشكل (٢) مسار تطور سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في كل من السوق الرسمي والسوق الموازي للمدة (2004-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

جدول (3) العلاقة بين نافذة بيع العملة والأحتياطيات الاجنبية وسعر الصرف للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) مليون دولار

السنوات	مبيعات النافذة	مشتريات النافذة	الاحتياطي الأجنبي	معدل النمو السنوي للاحتياطي %	سعر الصرف الأسمي	التغير السنوي %	سعر صرف السوق الموازي	التغير السنوي %	الفرق بين السعرين
2004	٦٠٠٨	١٠٨٥٢	٩٣٩٥,٩	-	١٤٥٣	-	1453	-	0
2005	١٠٤٦٣	١٠٦٧٨	١٣٥٤٧,٥	44.1852	1469	1.1	1472	1.3	3
2006	١١١٧٥	١٦٥١٠	١٨٩٢٥,٥	39.6974	1467	-0.1	1475	0.2	8
2007	١٥٩٨٠	٢٨١١٠	٣٢٠٢٩,٣	69.2389	1255	-14.5	1267	-14.1	12
2008	٢٥٨٦٩	٤٥٦١٠	٤٩٢١٩,٠	53.6687	1193	-4.9	1203	-5.1	10
2009	٣٣٩٩٨	٢٣٠١٣	٤٤٣٣٥,٧	-9.9216	1170	-1.9	1182	-1.7	12
2010	٣٦١٧١	٤١٠٠٤	٥٠٦٤٣,٠	14.2262	1170	0.0	1185	0.3	15
2011	٣٩٧٩٨	٥١٠٠٣	٦١٠٣٥,٠	20.5201	1170	0.0	1196	0.9	26
2012	٤٨٦٤٩	٥٧٠٠٤	٧٠٣٢٧,٠	15.2241	1166	-0.3	1233	3.1	67

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

66	-0.1	1232	0.0	1166	10.5453	٧٧٧٤٣,٢	٦٢٠٠٠	٥٥٦٧٨	2013
48	-1.5	1214	1.9	1188	-16.2364	٦٥١٢٠,٥	٤٧٥١٥	٥٤٤٦٣	2014
57	2.7	1247	0.2	1190	-18.9475	٥٢٧٨١,٨	٣٢٤٥٠	٤٤٣٠٤	2015
85	2.2	1275	0.0	1190	-16.2274	٤٤٢١٦,٧	٢٥٦٥٣	33304	2016
68	-1.3	1258	0.0	1190	10.0254	٤٨٦٤٩,٦	٤٠٣٥٥	٤٢٢٠١	2017
19	-3.9	1209	0.0	1190	15.7600	٥٦٣١٦,٨	٥٢٢٢٩	٤٧١٣٣	2018
6	-1.1	1196	0.0	1190	5.5255	٥٩٤٢٨,٦	٥٨٨٥١	٥١١٢٥	2019
216	3.2	1234	21.8	1450	٠,٣١٧٤٤	٧٨٢٩٣	٣٠٧٣٠	٤٤٠٨٠	2020

المصدر/ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجاميع الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

ثانياً: تحليل العلاقة بين عرض النقد والقاعدة النقدية ونافذة بيع العملة في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) :-

عرض النقد الواسع (M2) او ما يسمى السيولة المحلية يعطي صورة اكثر شمولية من عرض النقد الضيق (M1) اذ يعبر عن وسائل الدفع المتاحة داخل اقتصاد الدولة ، ويضم جميع مكونات عرض النقد الضيق (M1) مضافا اليه الودائع الآجلة (الزمنية) و الودائع الادخارية لدى البنوك التجارية^{٢٢}

اما الاساس النقدي فانه يتكون من العملة في التداول مضافا اليها اجمالي الاحتياطات في النظام المصرفي، ان البنك المركزي يؤثر في حجم الاساس النقدي من خلال بيع وشراء السندات عن طريق عمليات السوق المفتوحة وسعر اعادة الخصم والاحتياطي القانوني الالزامي ، اذ يلاحظ من بيانات الجدول (٤) وللمدة (2013-2004) ان عرض النقد (M2) شهد تزايد مستمر اذ بلغ (8433) مليون دولار

في عام(2004)، ليستمر بالارتفاع طيلة الاعوام اللاحقة ليصل في عام (2013) الى (76768) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.16%)، نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي الجاري المتمثل بالأجور ورواتب العاملين في القطاع العام الذي ادى الى ضخ كمية كبيرة من الاموال داخل الاقتصاد، بمعنى ان عرض النقود مرتبط بالإنفاق الحكومي المعتمد على مبادلة موجودات الحكومة من الإيرادات النفطية بالنقد الاجنبي بمطلوبات البنك المركزي من العملة المحلية وهذا يعني هيمنة المالية العامة على السياسة النقدية وبشكل غير مباشر من خلال ارتباط الموازنة العامة للدولة بميزانية البنك المركزي^{٢٣}.

اما الاساس النقدي للمدة من (2013-2004) فقد بلغ (٨,٤٠٩٤) مليون دولار في عام (2004) ليستمر بعدها في الارتفاع للأعوام اللاحقة نتيجة لزيادة كميات النفط المصدرة التي اسهمت بزيادة الاحتياطات ليصل في عام

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

وبمعدل تغير سنوي بلغ (٠,٠٢%)، ثم انخفض بعدها في عام (2015) الى (٧١٠٣١) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (٠,٠٩%-) نتيجة لانخفاض عائدات النفط بسبب انخفاض اسعاره في الاسواق العالمية، فضلاً عن تدهور الوضع الامني مما انعكس بانخفاض السيولة المحلية داخل الاقتصاد، ليرتفع بعدها للأعوام اللاحقة مع استقرار الوضع الامني وتحسن اسعار النفط وزيادة الانفاق الحكومي الناشئة من الانفاق العسكري بالتجهيز وفتح باب التطوع خلال عمليات التحرير، فضلاً عن المنح المقدم للعاطلين بسبب الاحتجاجات التي انطلقت في عام (2019)، بالإضافة الى الدعم المقدم للعوائل من قبل الحكومة في ظل الجائحة الصحية، ليصل اعلى مستوى له خلال فترة الدراسة في عام (2020) الى (٨٢٦٩٣) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (٠,٠٥%-).

اما الاساس النقدي وللمدة من (-2020 2014)، شهد انخفاضا ملحوظا للعامين (2014, 2015) بواقع (٦٠,٢٠٩) و (٥٢,٩٨٢) مليون دولار وبمعدلات نمو سالبة بلغت (0.15%-) و (0.12%-) وعلى التوالي نتيجة لانخفاض اسعار النفط الامر الذي ادى الى انخفاض مشتريات النافذة من العملة مما حدا بالبنك المركزي الى السحب من

(2013) الى (٧١,٠١٦) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (٠,١٧%).
اما نافذة بيع العملة وللمدة من (2013-2004)، فقد بلغت مشتريات النافذة من الدولار (10852) مليون دولار في عام (2004) لتستمر بعدها مشتريات النافذة بالارتفاع للأعوام اللاحقة نتيجة لارتفاع كميات تصدير النفط والتي انعكست بزيادة مشتريات لتصل في عام (2008) الى (٤٥٦١٠) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي مرتفع بلغ (63.1%)، لتتخفض بعدها في عام (2009) الى (23013) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-49.8)، نتيجة لتداعيات الازمة العالمية التي ادت الى انخفاض الطلب على النفط في الاسواق العالمية، لترتفع بعدها مشتريات النافذة مع ارتفاع الطلب على النفط في عام (2013) الى (62000) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (8.8%).

اما مبيعات النافذة بلغت (6008) مليون دولار في عام (2004) ثم اتخذت مسارا تصاعديا فيما بعد حتى وصلت عام (2013) الى (55678) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (14.4%) تعزى زيادة المبيعات الى تمويل المعاملات التجارية لتغطية الطلب على السلع والخدمات .
عرض النقد (M2) للمدة من (2020-2014) عام (2014) الى (٧٨٢٧٣) مليون دولار

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

الاحتياجات لمواجهة الطلب على العملة لتمويل المعاملات التجارية والمحافظة على سعر الصرف، ليرتفع بعدها في عام (2016) الى (٥٧,٧٤٥) مليون دولار وبمعدل تغير بلغ (0.09%)، ثم انخفض بعدها في عام (2017) الى (٥٥,٢٠٣) مليون دولار، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (0.04-%)، نتيجة سيطرة داعش على ثلاث محافظات مما ادى الى انخفاض المعروض النقدي والاساس النقدي، ثم ارتفع بعدها في الأعوام اللاحقة حتى وصل في عام (2020) الى (٦١,٢٨٤) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (٠,٠٧ - %)، نتيجة لانخفاض مبيعات البنك المركزي في النافذة بسبب انحسار الأنشطة التجارية نتيجة جائحة كورونا.

اما نافذة بيع العملة وللمدة من (-2020 2014) فقد شهدت المشتريات والمبيعات انخفاضا ملحوظا في المدة من (-2016 2014) اذ انخفضت مشتريات النافذة في عام (2014) الى (47515) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (23.4-%)، لتواصل النافذة انخفاض مشترياتها حتى وصلت في عام (2016) الى (25653) مليون دولار، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (20.9-%) نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض اسعاره فضلاً عن تدهور الوضع الامني في

العراق، وانعكس ذلك على مبيعات النافذة ولنفس المدة، اذ انخفضت مبيعات الدولار بشكل طفيف في عام (2014) بواقع (54463) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (2.2-%)، ثم استمرت بالانخفاض لتبلغ في عام (33304) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (24.8-%)، فيما بعد ارتفعت كلاً من مشتريات ومبيعات النافذة مع تحسن الاوضاع الامنية وارتفاع اسعار النفط لتصل مشتريات النافذة في عام (2019) الى (58851) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (12.5%)، اما مبيعات النافذة فقد بلغت في العام نفسه الى (51125) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (8.5-%)، اما في عام (2020) شهدت مشتريات ومبيعات النافذة انخفاضا ملحوظا نتيجة للضرورة الصحية العالمية التي ادت الى انخفاض الطلب على النفط، اذ بلغت مشتريات النافذة (30730) مليون دولار، وبمعدل تغير سنوي بلغ (47.8-%)، اما مبيعات النافذة بلغت (44080) مليون دولار، وبمعدل تغير سنوي بلغ (13.8-%) .

ويمكن الاستنتاج ان السياسة النقدية لم تتجح من خلال نافذة بيع العملة لمواجهة الزيادة المستمرة في عرض النقد والسيطرة على الاساس النقدي، كون عرض النقد متأثر بدالة الطلب الحكومي على النقود التي تتأثر بالدخل الحكومي من

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

الموجودات الأجنبية لديه لأنها محكومة بالموارد النفطية وتصرف الحكومة بها ،فقد ادى ذلك الى ضعف سيطرته على الأساس النقدي الا بحدود ضيقة جداً^{٢٤}.

كما يلاحظ من الشكل (٤) ان عرض النقد في تزايد مستمر طيلة مدة الدراسة، كما ان زيادة المبيعات تؤدي الى انخفاض الاساس النقدي وبالعكس زيادة المشتريات تؤدي الى ارتفاع الاساس النقدي.

الايرادات النفطية، وهذا يطلق عليها بالأثر الارتجاعي الموجب (Feedback Positive) اي بمعنى مقايضة موجودات الحكومة من الايرادات النفطية بالنقد الاجنبي بمطلوبات البنك المركزي من العملة المصدرة التي هي حصيلة عمليتين هما الإنفاق الحكومي الجاري المعزز بمبيعاتها من العملة الأجنبية للبنك المركزي، ومبيعات العملة الأجنبية للقطاع الخاص، وبما أن البنك المركزي لا يتمكن من ان يتجنب تراكم

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

جدول (4) العلاقة بين عرض النقد والاساس النقدي و نافذة بيع العملة في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

مليون دولار

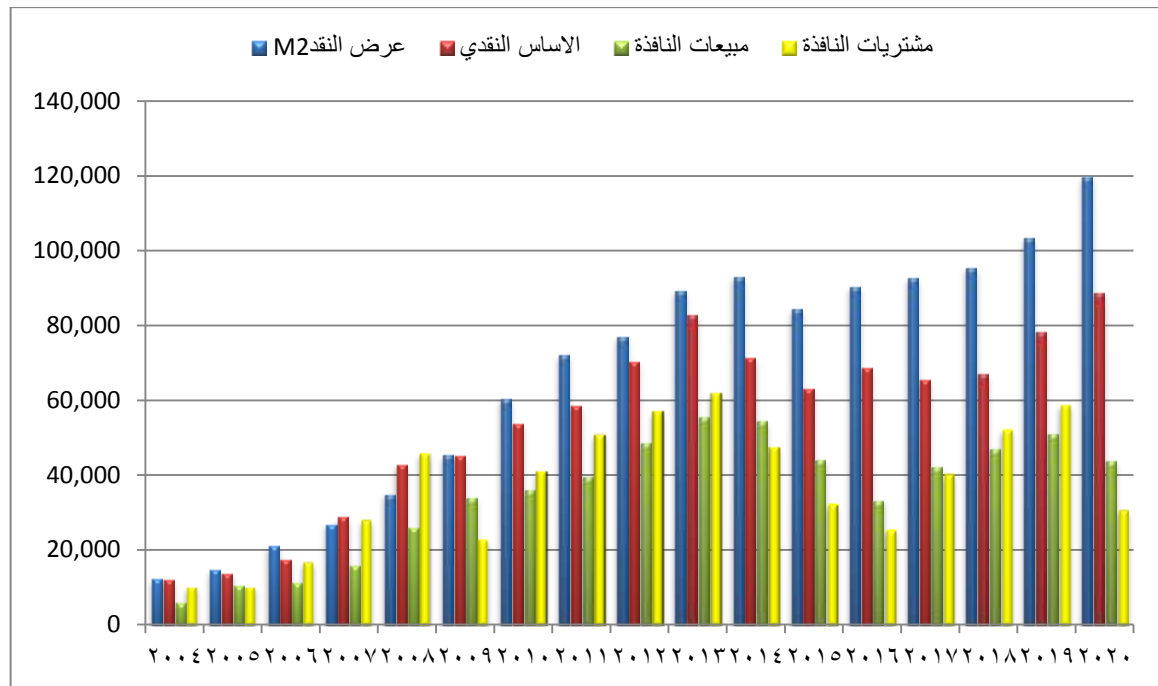
السنة	عرض النقد M2		الاساس النقدي (BM)		نافذة بيع العملة	
	التغير السنوي %	M2	التغير السنوي %	BM	التغير السنوي %	المشتريات
2004	--	٨٤٣٣	--	8.4094	--	10,400
2005	0.19	٩٩٩٥	0.12	٩,٣٩٠٧	74.2	10,428
2006	0.44	١٤٣٦٩	0.27	١١,٩٤٣	6.8	16,912
2007	0.49	٢١٤٧٨	0.92	٢٢,٩٥٥	43.0	28,113
2008	0.36	٢٩٢٧٠	0.57	٣٥,٩٢٥	61.9	45,850
2009	0.33	٣٨٨٣٥	0.08	٣٨,٦٩٣	31.4	23,013
2010	0.33	٥١٦١١	0.19	٤٥,٩٩١	6.4	41,004
2011	0.20	٦١٦٩٠	0.09	٥٠,١٦٩	10.0	51,003
2012	0.07	٦٦١٩٨	0.21	٦٠,٤٦٤	22.2	57,005
2013	0.16	٧٦٧٦٨	0.17	٧١,٠١٦	14.4	62,000
2014	0.02	٧٨٢٧٣	-0.15	٦٠,٢٠٩	-2.2	47,515
2015	-0.09	٧١٠٣١	-0.12	٥٢,٩٨٢	-18.7	32,450
2016	0.07	٧٦٠٢١	0.09	٥٧,٧٤٥	-24.8	25,653
2017	0.03	٧٨٠٣١	-0.04	٥٥,٢٠٣	26.7	40,355
2018	0.03	٨٠١٦٠	0.02	٥٦,٤٣٨	11.7	52,299
2019	0.08	٨٦٦٧٥	0.17	٦٥,٧٥٩	8.5	58,851
2020	-0.05	٨٢٦٩٣	-0.07	٦١,٢٨٤	-13.8	30,730

المصدر / العمود (٣،٥،٧،١) البنك المركزي العراقي ، المديرية الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، نشرات متفرقة.

العمود (٢،٤،٦،٨) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٤)

الشكل (٣) العلاقة بين عرض النقد والاساس النقدي و نافذة بيع العملة في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية



المصدر / من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (٤)

ثالثاً: تحليل العلاقة بين نافذة بيع العملة والأنفاق الحكومي للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

فتنقسم النفقات العامة في العراق حسب التقسيم الاقتصادي الى نوعين من النفقات وهي النفقات الجارية (التشغيلية) والنفقات الاستثمارية. لذلك فإنه قبل تحليل هيكل النفقات العامة خلال مدة البحث، فإنه لابد من تحليل تطور النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية والاهمية النسبية لكل منهما بغية تقويم السياسة المالية للدولة والتي تشكل النفقات العامة إحدى كفتيها، ويمكن القول إن الانفاق العام يتكون من قسمين رئيسيين هما أنفاق الاستثماري والانفاق

الاستهلاكي، فبالنسبة للأنفاق الاستثماري فإنه يتمتع بأهمية كبيرة ويمكن القول بصورة عامة إن الانفاق من المكونات الرئيسة من مكونات الطلب الكلي الاستثماري العام ما هو الا ذلك النوع من الانفاق على السلع الرأسمالية والتي تتمثل بالمكائن والآلات، كما يتضمن الانفاق على المباني الجديدة و الاضافات إلى المباني القديمة وايضاً يتضمن التغير في المخزون السلعي^{٢٥}. أما الانفاق الاستهلاكي العام فإنه بدوره يتكون من قسمين، الاول يتضمن الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للأفراد وما تستلزمه هذه الخدمات من رواتب وأجور فضلاً

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

عن المشتريات الحكومية وأيضاً يشمل هذا القسم النفقات العسكرية ، أما القسم الآخر فإنه يتضمن النفقات التحويلية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات كإعانات والمساعدات، وتميزت السياسة الانفاقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بزيادة النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية فقد ارتفعت تلك النفقات وبشكل كبير اذ شكلت عبئاً على الموازنة العامة للدولة وقيداً مالياً ثقیلاً ، وتعود أسباب زيادة الانفاق الاستهلاكي بعد عام ٢٠٠٣ إلى دخول بنود إضافية في الموازنة العامة للدولة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات إعادة اعمار العراق ، وأن هذه البنود ولاسيما الاجور والرواتب بقيت مهيمنة على الانفاق العام وشكلت قيدا على التوسع في الانفاق الاستثماري^{٢٦}.

اذ نلاحظ من خلال الجدول (٥) وجود عدم تناسق بين ما يقوم به البنك المركزي العراقي من بيع وشراء العملة الاجنبية من خلال نافذة بيع العملة وللمدة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٣ ، فقد بلغت مشتريات النافذة من الدولار (10852) مليون دولار في عام (2004) لتستمر بعدها مشتريات النافذة بالارتفاع للأعوام اللاحقة نتيجة لارتفاع كميات تصدير النفط والتي انعكست بزيادة مشتريات لتصل في عام (2008) الى (٤٥٦١٠) مليون دولار، لتتخفّض بعدها في

عام (2009) الى (23013) مليون دولار نتيجة لتداعيات الازمة العالمية التي ادت الى انخفاض الطلب على النفط في الاسواق العالمية، لترتفع بعدها مشتريات النافذة مع ارتفاع الطلب على النفط في عام (2013) الى (62000) مليون دولار.

اما مبيعات النافذة بلغت (6008) مليون دولار في عام (2004) لتتخذ مسار تصاعدي فيما بعد لتصل عام (2013) الى (55678) مليون دولار تعزى زيادة المبيعات الى تمويل المعاملات التجارية لتغطية الطلب على السلع والخدمات أما النفقات العامة فقد شهدت حالة تزايد مستمر خلال المدة (2004-2020) باستثناء بعض السنوات كونها قد امتازت بظروف استثنائية فضلاً عن الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي ، استطاعت السياسة النقدية تحقيق نتائج ايجابية ومرضية، فعلى الرغم من الزيادة المفرطة في الانفاق العام كما يوضح الجدول (٥) اذ يلاحظ بأن النفقات الجارية تهيمن على النفقات العامة في العراق طيلة مدة البحث ، على الرغم من أنها شهدت تذبذباً من سنة الى أخرى . حيث يتبين بأن النفقات الجارية على الرغم من كونها سجلت (١,٥٦٦٣٩) مليون دولار عام ٢٠٠٤ ، الا أنها شكلت (٣,٢١٢٩١) من إجمالي النفقات العامة ، بينما شهدت سنة ٢٠١٠ أكبر حجم للنفقات الجارية

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

وبالبلغ (٨,١٥٨٨٠) مليون دولار، إلا أنها شكلت (١٠,٨٥٥٨٣) من إجمالي النفقات العامة ، وذلك بسبب ارتفاع حجم النفقات الاستثمارية ووصولها إلى أعلى حد لها في تلك السنة خلال مدة البحث ، كذلك يلاحظ انخفاض النفقات الجارية إلى النفقات الاستثمارية بلغت (٢,١٤٨٤) مليون دولار عام ٢٠٠٨ ، وذلك لأن تلك السنة قد شهدت نمواً كبيراً في حجم النفقات العامة بحيث تم رفع حصة النفقات الاستثمارية من الموازنة العامة . لتبدأ بعدها هذه بالارتفاع حتى بلغت (٨,١٥٨٨٠) مليون دولار عام ٢٠١٠ ، وذلك بسبب ظهور آثار الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة باعتبار أن الإيرادات النفطية تشكل النسبة العظمى من الإيرادات العامة في العراق . حيث تمت التضيحية بالنفقات الاستثمارية للمحافظة على مستوى معين من النفقات الجارية والتي لا يمكن التنازل عنها أو التضحية بها إلا في حدود معينة أوقات الأزمات، لأنها تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، إلا أن نسبة النفقات الجارية إلى الإيرادات العامة بدأت بالانخفاض التدريجي لتصل إلى أدنى مستوى لها وهي (٧,٥٣٦٤١) مليون دولار عام ٢٠١٣ وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث أن هذه الإيرادات المالية الكبيرة مكنت الدولة من تخصيص جزء من هذه

الإيرادات الاستثمارية بحيث انخفضت نسبة مساهمة النفقات الجارية إلى النفقات العامة، أما بالنسبة للنفقات الاستثمارية من نفس الجدول (٥) فإنها بدأت بالارتفاع التدريجي منذ عام ٢٠٠٤ حتى بلغت (٦,٨٠٧٥٢) مليون دولار عام ٢٠٠٩ ، بحيث شكلت (٨,٠٥٤٨٧) من إجمالي النفقات العامة . لكن الملاحظ أن النفقات الاستثمارية انخفضت كثيراً بعد عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب ظهور آثار الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط في سوق النفط الدولية والتي انعكست سلباً على حجم الإيرادات العامة في العراق والذي أثر سلباً بدوره على الموازنة العامة في العراق ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالجانب الاستثماري من النفقات العامة . أما منذ عام ٢٠١٣ فقد بدأت النفقات الاستثمارية بالارتفاع مرة أخرى حتى وصلت إلى (٦,٣٤٩٧٤) مليون دولار والتي شكلت (١٣,٨٨٦١٥) من إجمالي النفقات العامة ، وهي أعلى مستوى لها خلال مدة البحث ، وذلك بسبب توفر حالة من الاستقرار الأمني والسياسي ، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الإيرادات العامة والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في سوق النفط الدولية، أما النفقات الجارية فقد لوحظ بأن هذه النسبة بدأت بالارتفاع التدريجي منذ عام ٢٠١٥ واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى (٧,١٥٨٢٣) مليون دولار شهدت النفقات

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

والعقوبات ، بحيث يمكن القول ان هذه النسبة المنخفضة من النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات العامة مسؤولة عن بقاء البنية التحتية للاقتصاد العراقي متخلفة ومتهالكة ، وما نجم عنه من عدم تنوع القاعدة الانتاجية وبقاء الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي وحيد الجانب ومنكشف على العالم الخارجي يهيمن عليه القطاع الاستخراجي انتاجاً وتصديراً، أما المدة من (2017-2019) فقد كان وضع النفقات الاستثمارية متذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض بالتزامن مع تحسن اسعار النفط وتراجعها .

ومما سبق نستطيع القول إن نتائج تلك النفقات لم تظهر على أرض الواقع ، والسبب في ذلك يعود الى أن تلك النفقات قد طالتها ايادي الفساد وسرقت معظمها بالشكل الذي أدى الى عدم اكمال المشاريع المستهدفة من تلك النفقات، وهذا ما أدى بالنتيجة الى حرمان الشعب العراقي من ثمار تلك النفقات.

الجارية خلال هذه المدة انخفاضاً واضحاً بسبب النفقات العسكرية الهائلة التي تطلبتها الحرب مع العصابات الارهابية ، لتصل الى اعلى مستوى لها خلال تلك المدة وذلك في عام (2019) إذ وصلت الى (٥,١٢٥٠٥) مليون دولار، اذ شكلت (٩,٦٠٥٤٤) مليون دولار من اجمالي الانفاق العام، وقد شهد عام (2020) ارتفاعاً كبيراً في النفقات الاستثمارية وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والصحية التي عصفت بالعراق في ظل جائحة كورونا، إذ وصلت الى (٥,٠٧١) مليون دولار ، أما على مستوى البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٠) فإن النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة اخذت تتذبذب بالارتفاع والانخفاض ، أما على مستوى البحث (٢٠٠٤-٢٠١٧) أن نسب النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بالنسبة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي والذي تعرضت قاعدته الانتاجية وبنيته التحتية الى الاهمال والتدمير بسبب ظروف الحرب

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

الجدول (٥) تطور النفقات الجارية والاستثمارية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ (مليون دولار)

السنوات	مبيعات النافذة	مشتريات النافذة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات العامة
2004	٦٠٠٨	١٠٨٥٢	١.56639	1.64652	٣.21291
2005	١٠٤٦٣	١٠٦٧٨	٠.86498	0.25629	١.12127
2006	١١١٧٥	١٦٥١٠	٤.٣٠٩٥٩	٥.81295	١٠.12254
2007	١٥٩٨٠	٢٨١١٠	٦.٦٣٥٢١	٤.50900	11.14421
2008	٢٥٨٦٩	٤٥٦١٠	٢.11484	٠.12553	٢.24037
2009	٣٣٩٩٨	٢٣٠١٣	1.24735	٦.80752	٨.05487
2010	٣٦١٧١	٤١٠٠٤	٨.15880	٢.69703	١٠.85583
2011	٣٩٧٩٨	٥١٠٠٣	٥.64893	١.00711	٦.65604
2012	٤٨٦٤٩	٥٧٠٠٤	7.44063	٠.79704	8.23767
2013	٥٥٦٧٨	٦٢٠٠٠	٧.53641	٦.34974	13.88615
2014	٥٤٤٦٣	٤٧٥١٥	٣.86047	٦.10210	٩.96257
2015	٤٤٣٠٤	٣٢٤٥٠	7.15825	٦.03835	١٣.1966
2016	33304	٢٥٦٥٣	٣.79136	٠.13359	٣.93095
2017	٤٢٢٠١	٤٠٣٥٥	٦.37836	٤.16464	١٠.543
2018	٤٧١٣٣	٥٢٢٢٩	٨.١٢٦٤٨	٣.49969	١١.62617
2019	٥١١٢٥	٥٨٨٥١	٥,١٢٦٠٥	4.٤٧٩٣٩	٩.٦٠٥٤٤
2020	٤٤٠٨٠	٣٠٧٣٠	٠.٧٦٧٨	٥.٠٧١	٥.٨٣٨٨

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين استنادا الى:-

- جمهورية العراق، وزارة المالية، الحسابات الختامية لجمهورية العراق للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١١

-البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، للسنوات ٢٠١٢-٢٠٢٠

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

الاستنتاجات

١. امتازت السياسة النقدية في العراق لسنوات ما بعد ٢٠٠٣ بالتوسع باستخدام اسلوب أو أداة نافذة بيع العملة للمحافظة على قيمة العملة المحلية.
٢. إن نافذة بيع العملة ساهمت في تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف ولكن كان على حساب الاحتياطي الاجنبي إذ تراجع احتياطي العملة الاجنبية بشكل كبير في الاعوام التي تراجعت فيها اسعار النفط بالإضافة لذلك يتوجب على البنك المركزي ايجاد طرق اخرى في التعامل مع نافذة بيع العملة لأجل التقليل لحالات الفساد.
٣. التزايد المستمر في الأساس النقدي وعرض النقد نتيجة تزايد الانفاق الحكومي.
٤. الحكومة تحتاج الى البحث عن خيارات بديلة وادوات جديده بشكل عاجل تكون أكثر استدامة وفعالية في تحقيق الاستقرار السعري دون الاعتماد على موارد النفط بشكل رئيس.

التوصيات

١. رغم السعي من السلطة النقدية الى ادارة سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة لكن يتطلب الامر من السلطة النقدية المراقبة الشديدة على الجهات التي تتعامل في سوق الصرف، لأن فيها تعاملات يشوبها الكثير من الفساد الاداري اذ تسعى الجهات هذه الى المضاربة بالعملة الاجنبية التي تحصل عليها من نافذة بيع العملة والاستفادة من فرق للأسعار في السوق الموازية والرسمية.
٢. التوجه الضروري للسياسة المالية لتقليل الانفاق الحكومي لأنه السبب الرئيس في زيادة عرض النقد بالإضافة الى التوجه نحو التمويل للنفقات الاستثمارية لكي يصل الاقتصاد العراقي الى مرحلة تنويع الموارد والزيادة في الاستثمارات التي تمنع الهدر في الاحتياطي الاجنبي.
٣. العمل على الزيادة لعدد المصارف وشركات التحويل المالي التي تتعامل مع نافذة بيع العملة الاجنبية
٤. تفعيل الرقابة المستمرة في سير عمليات نافذة بيع العملة الاجنبية لتوقيف هدر العملة والتقليل لأنشطة التهريب للعملة الاجنبية خارج البلد.

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية

الهوامش والمصادر:

- (١١) سنان الشبيبي ،مزااد العملة الأجنبية ازمه بنك مركزي ام ازمه اقتصاد، ص:2 .
- (١٢) محمد رشيد صالح الدراجي، اثر السياسة البنك المركزي العراقي على استقرار سعر صرف الدينار، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الاردن ،2015، ص:55-56
- (١٣) وليد عبد النبي ، مزااد العملة الأجنبية ودورها في استقرار سعر صرف الدينار العراقي منشورات البنك المركزي العراقي، ص:57 .
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٤ ١٤ ١٥مروة محمد عودة المياحي ،أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في سعر الصرف -العراق حالة دراسية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩ ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، ص٣٨ .
- ١٦البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٧ ، مصدر سابق ، ص٥١.
- ايب قاسم شندي ، أستاذ اقتصاد العراق ، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص١٦١ ١٧
- (١٨) محمد صالح الكبيسي ، حسن لازم لفقة، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) ، مجلة الدراسات النقدية والمالية البنك المركزي العراقي ،دائرة الابحاث والاحصاء العدد الخامس ايلول، ٢٠١٩ ، ص ١٦ .
- ١٩ خالد حسين المرزوك ، جمانة علي . " قياس اثر أدوات البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ " (بغداد : مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد ١٠، العدد ٢٢، ٢٠١٨) .
- (١) وليد عيدي عبد النبي، مزااد العملة الاجنبية ودوره في تحقيق استقرار سعر الصرف الدينار العراقي، المديرية العامة لمراقبه الصيرفة والائتمان، البنك المركزي العراقي، 2010 ، ص: ٧
- (٢) فلاح حسن ثويني ، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 3 ، العدد 8 ، 2005، ص:
- (٣) سنان الشبيبي، السياسة النقدية في العراق ما بعد 2003، صندوق النقد العربي ، 2007، ص: 9
- (٤) امجد فخري عبد المعموري، توجهات السياسة النقدية في العراق بعد 2003 و دورها في توجيهات نافذه بيع العملة و الاحتياطات الدولية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018، ص:٢٥.
- (5) McCarty, Cynthia S (2002) Currency Auctions: Minimizing Collusive Behavior USA Journal or East. West Business, Vol.8(1), Jacksonville state University.
- (٦) علي ميرزا ، موازنه 2015 وتحديدها لسقف مبيعات الدولار في مزااد العملة، التبعات المحتملة للتطبيق شبكة الاقتصاديين العراقيين، ص:26
- (٧) امجد فخري عبد المعموري، مصدر سابق ، ص:26.
- (٨) احمد بريهي، التضخم والسياسة النقدية "شبكة الاقتصاديين العراقيين":
//http://iragieconomists.net/ar
- (٩) امجد فخري عبد المعموري ، مصدر سبق ذكره ، ص:27.
- (١٠) ثريا الخزرجي، السياسة النقدية بين ارث الماضي وتحديات الحاضر، ص:234 .

٢٠ حيدر عبد حسن الجبوري ، " رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) ، "مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٢، ص ١٨

(٢١)OPEC, Annual Statistical Bulletin, several issues, (www.opec.org)

٢٢ Mishkin , Frederic , The economics of money ,Banking and Financial Markets , Seventh Edition , United States of America,2004,P:359

٢٣ فلاح حسن ثويني ،عبد الله محسن جايد ، فاعلية السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ،العدد ١٢١، ٢٠١٩، ص:٤٦٧

٢٤ اسراء سعيد صالح ،قياس وتحليل تأثير صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٤ أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، ٢٠١٦، ص:١٠٢
٢٥ محمود حسين الوادي و أحمد عارف العساف ، " الاقتصاد الكلي " ، دار المسيرة ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٩، ص ١٢٠.

٢٦حيدر عبد حسن الجبوري ، " رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) ، "مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٢، ص ١١.

